

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)

The Role Of Foreign Direct Investment In Financing The Algerian National Economy (Analytical Study 2000-2015)

د. بن عبد العزيز سفيان

جامعة طاهري محمد، بشار

benabdelazizsoufyane@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/04/14

د. بن عبد العزيز سمير

جامعة طاهري محمد، بشار

samirbenabdelaziz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/01/21

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني، بحيث أصبحت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية تسعى إلى تطوير آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر واحدة من الدول تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن السياسات المعتمدة لا تكفي لجذبه، فهناك ما يعيق فعاليتها، وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر. ومن خلال تتبعنا لتطور كل من المتغيرات سالفة الذكر بالدراسة، فقد توصلنا إلى أن ضعف حجم الاستثمارات في الجزائر، هو الأمر الذي قلل من أهميتها في تكوين الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، استثمار محلي، تمويل، جزائر، اقتصاد وطني، مناخ استثماري.

Abstract :

The objective of this study is to find out the extent to which foreign direct investment contributes to the financing of the national economy, so that many countries, whether developed or developing, are seeking to develop mechanisms to attract foreign direct investment. Algeria is one of the countries seeking to attract foreign direct investment. The weakness of the volume of investment in Algeria has reduced its importance in the composition of the gross domestic product (GDP).

Key Words: Foreign Direct Investment, Domestic, Finance, Algeria, National Economy, Investment climate.

JEL Classification : F21 ; P33

* مرسل المقال: بن عبد العزيز سفيان (benabdelazizsoufyane@gmail.com)

المقدمة:

إن جميع الدول تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية و المستثمرين الأجانب بصورة إيجابية عاملة بكل ما لديها من إمكانيات على جذب الحجم الأكبر منها والاستفادة في كل المجالات، إلا أنه بالرغم من اهتمام هذه الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، بحيث تعتبر الجزائر أحد هذه الدول التي باشرت في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إفساح المجال له، وعياً منها بأن تشجيع هذا الأخير و الحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية وتدعيما للاستثمار المحلي، وبديلاً لأشكال التمويل الكلاسيكي.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي: ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني باعتباره أحد الاقتصاديات النامية؟

الهدف من الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني ومعرفة مدى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري سنعتمد على المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل.
 - المحور الثاني: تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
 - المحور الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري.
- المحور الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول المضيفة له، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية، كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح الاقتصاد ومظهرا للعولمة من خلال أهم مجسده، وهي الشركات المتعددة الجنسية (قاسم نايف علوان، 2009، ص 38).

فيمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة، ويسوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، وكما سبق وأن ذكر أنه حسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال (سالكي سعاد، 2011، ص 87)، و من عدد الأصوات فيها، و تكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات.

2.1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

أ. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصادات الدول المضيفة، حيث أن له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير في الدول النامية، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة. كما يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظراً لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق، فضلاً عن مساهمته في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية (فجر عبد الله الصالح، 2014، ص 05).

ب. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

- **البيئة الاقتصادية:** ان توفر هذه الموارد لا تكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحبها حزمة حوافز مثل مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي، نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة وحجم القطاع الخاص ودرجة المنافسة السائدة في السوق وتكاليف الإنتاج (نورة بيري، عبود زرقين، 2014، ص 156).
- **البيئة السياسية:** يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الانسان وبنال رضا واستحسان عدد كبير أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة يعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، فلا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بصورة سريعة (بن داودية وهيبه، 2005، ص 114).

- **البيئة القانونية والتشريعية:** تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل المستثمر حوافز واعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأمين والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد، حيث تتنافس الدول في تقديم الحوافز للاستثمارات بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية و الأخذ من سيادة و مكانة الدولة المضيفة.
- **البيئة الادارية:** يعتبر النظام الاداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الادارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الادارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع للاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والاداري في الأجهزة الحكومية (بعداش عبد الكريم، 2008، ص 39).

2. الإطار النظري للتمويل الاقتصادي

1.2. مفهوم التمويل الاقتصادي

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ويقصد بالتمويل إنتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرقها إلى أماكن ندرتها، وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو أسواق مال أو صناديق إدخار إلى غير ذلك، كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف المقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال (خلادي إيمان نور اليقين، 2012، ص 37).

كما يمكن تعريفه على أنه " توفير السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك." (عاطف ولد أندرواس، 2007، ص 31)

2.2. أهمية التمويل الاقتصادي

تبرز أهمية التمويل في كونه يسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز، كما أنه أساس تطور القوى الانتاجية ، لأنه بدون الوسائل النقدية لا يمكن أن يتحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج ، إذ يشكل بندا جوهريا ثابتا على جدول الأفراد، الأسرة، المؤسسة والدولة، ويرتبط بشكل وثيق بشتى نواحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين من ناحية، ومن تأثيرها على جميع الأنشطة من ناحية أخرى، وذلك بمعالجة النقص في المدخرات و الايفاء بالالتزامات، وهذا ما يعطي الحركية والحياة اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول و تنمية شاملة، ومن ثم تحقيق الرفاه للجميع.

الخوﺭ الثاني: تقييم وتحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

1. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

اعتمدت الجزائر قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس إيجابياً على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
استثمار أجنبي مباشر الوارد	438	1.108	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.593
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
استثمار أج، مباشر الوارد	2.746	2.264	2.571	1.484	1.664	1.488	587.3		

المصدر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد 2000-2008-2015.

بالنظر إلى المعطيات الموجودة في الجدول رقم 01، نلاحظ أن الجزائر حققت مستويات شبه مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً خلال الفترة من 2001 و2009، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة ما بين 2012 إلى 2015 تميزت هذه الفترة بالإنخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر سنوياً على خلفية ملف الفساد بشركة 'SONATRACH' (تقري مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد، 2015، ص 17)، مما أدى إلى انهيار التدفقات الوافدة بصورة كبيرة جدا ما بين 2012 و2015، و الذي يبرز تأثير التوقف أو تباطؤ نشاطات الشركة التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

2. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولاً أجنبية أو عربية، وقد يصنف بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، و الجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة .

الجدول رقم 02: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
إسبانيا	7	2,232.1	2,880	3
قطر	2	2,150.0	3,089	2
تركيا	2	1,737.3	3,342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2,659	6
فرنسا	15	376.6	1,631	13
جنوب أفريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1,360	6
ميتمار (بورما)	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3,858	39
الإجمالي	87	9,378	20,702	77

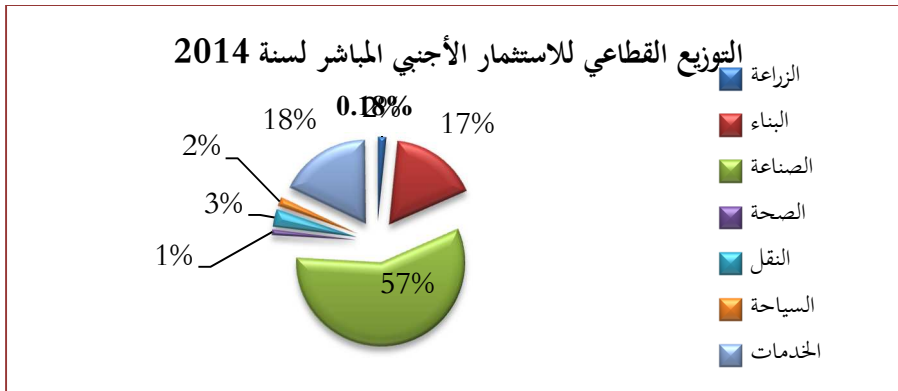
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص 119.

من خلال الجدول رقم 02 نرى أن عدد المشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بلغت 77 شركة يتم تنفيذها من قبل 77 شركة عربية وأجنبية، تشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لهذه المشاريع أكثر من 9 ملايين دولار حيث توظف حوالي 20 ألف عامل، حيث حلت إسبانيا و قطر و تركيا قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، حيث أن إسبانيا أخذت حصة الأسد من خلال 7 مشاريع منجزة.

3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدوداً، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها، حيث لم تتعدى المشاريع الاستثمارية المجمعة 564 مشروع استثماري في سنة 2014 والجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2014



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2014.

يتضح من خلال الشكل المتمثل أعلاه، أن قطاع الزراعة لا يزال مهماً على الرغم مما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، وهذا راجع إلى قلة التحفيزات، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع، مع الإشارة إلى أن أكثر القطاعات إزدهاراً من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة هو قطاع النقل، ومع ذلك فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات تعتبر دون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر للفرص الموجودة فيها.

المحور الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني

تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من خلال ما يحدث من آثار على اقتصادياتها ومن خلال الدور الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية فيها أو تأخيرها وذلك من خلال مساهمته في التمويل، ولأجل معرفة ذلك سيتم التطرق لذلك في هذا المحور.

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني

1.1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام

لإظهار أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يمكن استعراض معدلات الناتج الداخلي الخام باعتبار النمو الاقتصادي يقاس به وكذلك معدلات النمو المحققة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 علاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	11043.7	9968.0	11991.6	14519.8	15843
معدل النمو الإقتصادي %	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دج)	167.46	199.48	168.40	187.52	115.06
معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر %	45.41	19.12	-15.58	11.35	-38.64
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام %	1.51	2.0	1.4	1.29	0.72

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص128.

من خلال الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت أعلى مستوياتها سنة 2009، أين سجلت 199.48 مليار دينار بمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 19.2% بالمقابل إنخفض معدل

النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.6% و هو أدنى معدل مسجل خلال فترة الدراسة، ومن هنا نستنتج العلاقة التي تربط بين كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام هي علاقة طردية، أما معدل النمو الاقتصادي فقد عرف تذبذباً بين الارتفاع الانخفاض مسجلاً أعلى معدل له سنة 2010 هو 3.6%.

2.1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالجزائر

من الأسباب التي تدفعها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها، هي رغبتها في تأثير هذه الاستثمارات على التشغيل لديها، هذا الأخير الذي يحتل صدارة اهتمام الدول، باعتباره إحدى المقومات الأساسية لكرامة الفرد وتوازنه الأسري، وركيزة من ركائز التنمية والاستقرار (هشام جمال، 2013، ص 09)، لذلك سوف نرى كيف أدت تلك الاستثمارات إلى التأثير على التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2008-2016) في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل خلال الفترة

(2008-2015)

السنوات	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	عدد مناصب العمل
2008	75	27.305
2009	32	5.872
2010	21	3.797
2011	27	2.565
2012	18	4.951
2013	16	7.298
2014	13	2.130
2015	13	3.758
الإجمالي	381	91.993

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات 2016.

فحسب إحصائيات الجدول رقم 04 أعلاه، تؤكد أن ما تم إستقطابه من استثمارات أجنبية مباشرة للجزائر كان لها انعكاساً إيجابياً متزايداً على مستوى العمالة من حيث فرص العمل التي تم إنشاؤها، فلقد قدر عدد الذين تم تشغيلهم في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة (2008-2015) حوالي 91.993 منصب عمل لـ 381 مشروع، حيث وفرت سنة 2008 أكبر عدد لمناصب العمل تقدر بـ 27.305 منصب عمل أما باقي السنوات فقد تراوحت ما بين 2000 و 7000 منصب عمل لباقي السنوات.

3.1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكماً ومحفزاً للاستثمار المحلي في البلد المضيف، إذ يعد إحدى دعائم النمو الاقتصادي لا سيما في البلدان النامية، وذلك من خلال رفع مساهمة الاستثمار المحلي في القيمة المضافة، كما

قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي ومزايمته في البلد المضيف بدلا من تشجيعه، إذ تحدث المزاخمة عند تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي فيترتب عن ذلك نقص المدخرات المحلية، وكذا تراجع المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية مما قد يؤدي خروج هذه الأخيرة من السوق (ALAYA Marouane, 2004, P 07). ومن خلال الجدول التالي سنوضح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

الجدول رقم 05: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2002-2012)

نسبة IDE من إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة الاستثمار المحلي من إجمالي تكوين رأس المال الثابت	السنوات
7.64	92.36	2002
3.88	96.12	2003
4.30	95.7	2004
4.68	95.32	2005
6.62	93.38	2006
4.68	95.32	2007
5.19	94.81	2008
5.23	94.77	2009
3.87	96.13	2010
4.10	95.90	2011
2.20	97.8	2012

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص152/ بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص198.

من خلال الجدول رقم 05 الموضح أعلاه، نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت، قد سجل أعلى نسبة له خلال الفترة المدروسة بـ 7.64% لسنة 2002، كما أنها سجلت سنة 2009 نسبة 5.23% رغم الارتفاع الكبير الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة و هذا ما يفسر إنخفاض الاستثمار المحلي، أما بالنسبة لهذا الأخير فهو يمثل ما بين 92% و 97% من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

جل السنوات التي شملتهم الدراسة بحيث بلغت أقل نسبة لها خلال الفترة المدروسة بـ 92.32% لسنة 2002، وأعلى نسبة لها تمثلت بـ 97.8% لسنة 2012.

4.1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن الحكم على الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يتطلب أجزاء مقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري و ميزان حساب رأس المال مع حجم الموارد المحولة إلى الخارج والمتمثلة بتحويل جزء من رأس المال و الأرباح و دخول العاملين الأجانب ، فإذا كان حجم التحسن أكبر من حجم الموارد المحولة فإنها حالة إيجابية ، وعندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في تحسين ميزان المدفوعات لبلد المضيف ، لذلك سنحاول أن نرى كيف كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

أ. أثرا للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري: تركزت معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات و قد ظهر أثره على الميزان التجاري بزيادة إنتاج وتصدير المحروقات، بالرغم من الارتفاع التدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال صادرات المحروقات تمثل التركيبة الأساسية لصادرات الجزائر بأكثر من 95% ، إذ يتماشى هذا الأمر مع زيادة أسعار سعر برميل النفط، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور رصيد الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2008-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الميزان التجاري	40.6	7.78	18.21	27.94	20.16	11.06	4.30	-7.141
سعر برميل النفط	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	110.59	100	59

Source: Bulletin statistique de la banque d'algerie, séries rétrospectives, hors série, juin 2012.

من خلال الجدول المتمثل أعلاه، نلاحظ أن العلاقة الموجودة بين سعر البرميل ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، وهذا ما يفسر اعتماد الميزان التجاري على صادرات المحروقات أكثر من غيرها من الصادرات، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له بلغت 40.6 مليار دولار سنة 2008، ويعود السبب لسعر البرميل الذي وصل إلى 99.97 للبرميل. لينخفض رصيد الميزان التجاري في السنوات 2012، 2013، 2014 ليسجل بذلك 20.16، 11.06 و 4.30 على التوالي تزامنا مع الانخفاض الذي عرفه سعر برميل النفط مسجلاً 111.04، 110.59 و 100 على التوالي.

كما سجل رصيد الميزان التجاري عجزا لسنة 2015 بقيمة -7.41- وذلك للإختيار الذي عرفه سعر النفط مسجلا رقما قياسيا في الانخفاض متمثل بـ 59 دولار، فمن خلال ما سبق نستنتج أن رصيد الميزان التجاري مرتبط بأسعار النفط، وذلك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

ب. أثره على ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات

الجدول التالي سيوضح مدى هذا الأثر على كل من ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات

الجدول رقم 07: تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2002-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	تطور صافي التحويلات	تطور رصيد حساب رأس المال
2002	1.065	1.60	1.07	-0.71
2003	0.634	2.20	1.75	-1.37
2004	0.882	3.12	2.46	-1.87
2005	1.081	5.48	2.06	-4.24
2006	1.795	6.3	1.61	-11.22
2007	1.662	5.54	2.22	-0.99
2008	2.598	6.15	2.78	2.54
2009	2.746	5.89	2.63	3.46
2010	2.264	4.86	2.65	3.18
2011	2.571	6.31	2.59	0.36
2012	1.484	7.45	3.16	-0.24

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات و المداخيل نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب للفترة 2005-2012 بلغت 47.98 مليار دولار في حين لم تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس الفترة حوالي 16.201 مليار دولار، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف جزء من المدخرات المحلية، وعليه دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية يقابله خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات مما يقلل من أهمية هذه الاستثمارات، أما فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي على حساب التحويلات من خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا في الفترة 2000-2012، أين فاقت الثلاثة ملايين دولار سنة 2012، ويرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة الجزائرية، على حساب الأجانب الذين يعملون في

الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية. وأخيراً فيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال نلاحظ أن العلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية، بالرغم من ضعف حجم تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر.

2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الخارجي

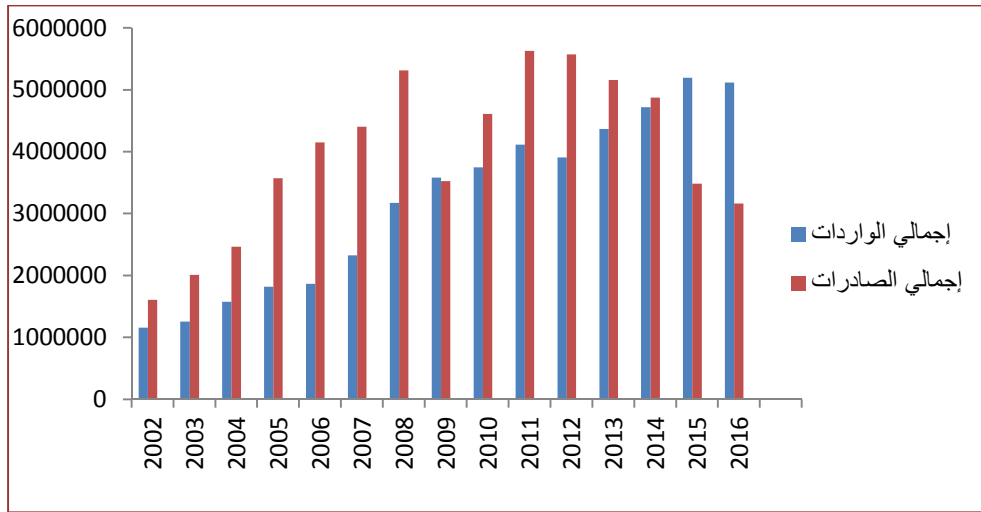
تتمثل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الخارجي من خلال الفجوة الحاصلة بين الصادرات والواردات (عبد الغفار السمراني هناء، 1999، ص 36)، إذ يتم معالجتها عن طريق تهيئة البيئة الاقتصادية باحتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والقيام باستثماراتها لغرض التصدير، محاولة بذلك الحصول على حالة من الموازنة بين الصادرات والواردات، وذلك لأهمية قدرة الصادرات على تغطية الواردات (أحمد سلامي، 2012، ص 11). والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قدرة الصادرات على تغطية الواردات.

الجدول رقم 08: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية الفجوة بين الصادرات والواردات

السنوات	إجمالي الواردات (مليون دينار)	إجمالي الصادرات (مليون دينار)	معدل تغطية التجارة الخارجية %	الاستثمار أ.ج.م (مليون دولار)
2002	1158170	1605789	138.5	1.065
2003	1254041	2008951	160.2	0.634
2004	1577137	2462919	156.2	0.882
2005	1820427	3569649	196.1	1.081
2006	1863501	4149706	222.7	1.795
2007	2326059	4402231	189.3	1.662
2008	3170777	5311253	167	2.598
2009	3583772	3525855	84	2.746
2010	3748617	4610102	123	2.264
2011	4114739,8	5630649,3	136	2.571
2012	3 907 072	5 572 786	130	1.484
2013	4368548	5157233	118	1.664
2014	4719708	4875380	103	1.488
2015	5193460	3481837	67	587.3
2016	5115135	3161344	62	-

Source: Rapport statistiques du commerce extérieur de l'Algérie année 2005-2008-2012-2016.

الشكل رقم 03: قدرة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة 2002-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 08.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ في أغلب السنوات أن الصادرات فاقت الواردات بمعدل تغطية ما بين 138% إلى 222%، حيث سجل أعلى معدل لتغطية التجارة الخارجية سنة 2006 وهي السنة التي تخلصت الجزائر من جميع ديونها الخارجية، إلا أن سنة 2009 كانت الواردات أكبر من الصادرات بمعدل تغطية 84% متأثرة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بالرغم من أن سنة 2009 بلغت ذروة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال كامل السنوات، إلا أن معدل التغطية عرف انخفاضا تدريجيا مع مرور السنوات من 2012 إلى 2016 وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول بحيث يمثل قطاع المحروقات 95% من حجم الصادرات، وقد سجلت السنوات الثلاث الأخيرة عجزا في الميزان التجاري بمعدلات تغطية 103%، 67% و 62% على التوالي بسبب الضعف الشديد الذي عرفه الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى انهيار أسعار البترول، مما أثر على حجم الصادرات.

الخلاصة:

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما تم استعراضه في جوانبها تبين لنا مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الجزائري، لكونه الحل الأمثل لمعالجة أغلب المشاكل الاقتصادية الراهنة والمتتمثلة في انخفاض قيمة احتياطي صندوق ضبط الموارد، التضخم والبطالة التي أنهكت الإقتصاد الوطني، فكان لابد على الجزائر البحث عن السبل والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير ولا مركزية النظام الاقتصادي، وكذلك من المشاكل الحقيقية مشكل العقار وكذا ارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات، ضف إلى ذلك البيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني، وهذا ما انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما جعل مساهمتها في التمويل ضعيفة، إلا أن النية الحسنة لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطابه والاستفادة من مزاياه يمثل جانب إيجابي على الاقتصاد الوطني.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة وبالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والإقليمية.
- إعادة تأهيل الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية، وإضفاء الشفافية والثقة عليها، مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين.
- أهمية الإسراع في تعميم نظام اقتصاد السوق وخلق اقتصاد مفتوح، وضرورة تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، واقتصار دورها على الدور الإشرافي وليس الإنتاجي، الأمر الذي يزيد من الحرية الاقتصادية وتفعيل دور القوى السوقية في النشاط الاقتصادي.
- التحديث الدوري للبيانات والإحصاءات ومراعاة نوعيتها ومصداقيتها حتى تكون مرجع أساسياً لأصحاب القرار والباحثين، وتساهم في تحسين صورة الجزائر كحدود مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- لا يجب التركيز على الكم، بل من حيث النوع، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصاً لتطويرها.
- ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع المستعملة:

- علوان قاسم نايف (2009)، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، بتصرف، ص 38.

- سالكي سعاد (2011)، درو السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، ص 87.
- الصالح فجر عبد الله (2014)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، كلية إدارة أعمال قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، ص 5.
- نورة يبري، عبود زرقين (2014)، "محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012)"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، لبنان، ص 156.
- بن داودية وهيبة (2005)، واقع و آفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، ص 114.
- بعداش عبد الكريم (2008)، الاستثمار الأجنبي و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2006)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، ص 39.
- خلادي إيمان نور اليقين (2012)، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص 37.
- عاطف وليد أندراوس (2007)، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، ص 31.
- هشام جمال (2013)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر، العدد 6، المجلد 1، ص 9.
- السمراني عبد الغفار هناء (1999)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية و آثاره الاقتصادية على البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، ص 36.
- سلامي أحمد (2012)، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، العدد 11، ص 11.
- ALAYA M (2004), Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, le cas de la Tunisie, Séminaire Doctoral, Université de Montesquieu, Bordeaux, 25-26 Mars, P 07.